Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (5), Issue (3): 30 Sep 2019
P: 1 - 25

AJSRP
ISSN: 2518-5780

مجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (5)، العدد (3): 30 سبتمبر 2019 م
ص: 1 - 25

Morphological Terms in the Textbooks of Morphology: A study of their concepts Overlapping and Forms substitution

Abu Haneefa Omer AlShareef Ali Omer

Entesar Mahdadi Abdallah ElSiddig

Faculty of Science and Arts || Dhahran Alajnoub || King Khalid University || KSA

Abstract: This study investigates practical morphology terms in the textbooks of morphology in terms of concepts overlapping and forms substitution. The main objectives are to define the terms of practical morphology as introduced by the morphologists and to investigate these terms in terms of overlapping and forms substitution showing the relationship between these terms citing from the holly Quran and the Arabic poetry. This study came up with some results most notably is that in terms of coinage and naming, practical morphology has been used by bin Malik and the basis of morphological studies is to start with its practicality before the scientific aspects and the study of morphology precedes syntax. Citing from Quran and Arabic poetry manifests a powerful relation between the adverb of place and the adverb of time from one hand, and the present participle and the gerund from the other hand.

Keywords: Morphological terms – Practical Morphology – Morphological Rule – Forms Substitution.

مُصْطَلَحَاتُ الصَّرْفِ العَمَلِي فِي كُتُبِ الصَّرْفِ
دِرَاسَةٌ فِي تَدَاخُلِ مَفَاهِيمِها، وَتَنَاوُبِ الصِّيَغِ

أبو حنيفة عمر الشريف علي عمر

انتصار مهدي عبد الله الصديق

كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

الملخص: تنَاول هذا البحث مُصْطَلَحَاتِ الصَّرْفِ العَمَلِي فِي كُتُبِ الصَّرْفِ (دِرَاسَةٌ فِي تَدَاخُلِ مَفَاهِيمِهَا، وَتَنَاوُبِ الصِّيَغِ)، ومن أهدافه التي سعى إلى تحقيقها: الوقوف مع مصطلحات الصَّرف العَمَلي والتَّعريفِ بها كما قال بذلك الصَّرفيونَ؛ محاولًا دراسةَ هذه المصطلحات من خلال التداخل في مفاهيمها، وتناوبِ بعضها عن بعض في الصِّيَغِ والمعنى، وتوضيح العلاقة بين حدِّ مصطلحات الصرف العَمَلي، وتعدد صيغها في الأبواب الصرفيَّة. مستشهدين لهذا التناوب من القرآن الكريم، والشعر العربي، وقد اتَّبَعَ الباحثان فيه المنهج الوصفي آخِذَين من أدواته التَّحليل. وقد خرج البحثُ بعد عرض مادته بنتائج، منها: أنَّ تسمية مصطلح الصرف العَمَلي بهذا الاسم عُرِفَتْ عند ابن مالك، وأنّ الأصلَ في دراسة الصّرف أنْ يُبْدَأَ بدراسةِ أبوابه العَمَليَّة ثُمَّ العِلميَّة، وذلك بتحويلها من بنية إلى أخرى، ومن ثَمَّ يُدرس النَّحو، وأنَّ ما أُستشهدَ به من القرآن الكريم، والشعر العربي له علاقة قويَّة بالتعريف الذي قالوا به، وأنّ هناك شبهًا كبيرًا بين اسمي الزمان المكان، والفعل المضارع، والمصدر، وشاهدُ ذلك الميم الزائدة فيهما المقابلة لحرف المضارعة، ومجيئهما على معنى المصدر.

الكلمات المفتاحية: المصطلح الصرفي- الصرف العَمَلي- القاعدة الصرفية- التَّناوب.

مقدِّمَة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين رَافعِ السَّماءِ بِلا عَمَدٍ، وصلاةً وسلامًا على المبعوثِ رحمةً للعالمينَ، نبيِّنا محمدٍ بن عبد اللهِ الصَّادقِ الأمين، وعلى آله وصحبهِ وسلِّم اللهمَّ تسليمًا كثيرًا، وَبعدُ:

فالنَّاظرُ إلى اللُّغة العربية وفروعها يجدُ فيها جمالًا خلّاقًا؛ كيف لا؟! وهي اللغةُ الشريفةُ التي نزل بها أشرفُ كتابٍ وهو القرآن الكريم. ثمّ إنَّ من فروع اللغةِ عِلمَ الصَّرفِ، وهو عِلْمٌ جَلِيلُ القَدْرِ، رفيعُ المنزلَةِ، يهتَمُّ بِزِنَةِ ألفاظِ العربيَّة المُعْرَبة في بِنَى أسْمَائِها، والمتصرفة في بِنَى أفعالها، و يُعرَفُ به أصولُ الكلمات، وبميزانِهِ يُعَرفُ صحيحُهَا من معتَلِّها، وتامِّهَا من محذوفِها؛ لِهذا جاء هذا البحث؛ لِيَقفَ مع قضيَّةٍ نَحسبُ أنها بحاجةٍ إلى توضيحٍ ودراسة، وهي: "مصطلحاته العَمَليَّة"، وتَغيُّرُها "المعنوي واللفظي" منتهجين عرض هذه المصطلحات، وتناول الصرفيين لها، ذاكرين ما فيها من تَعُدِّدٍ في المفاهيم، والصيغ المُتناولة، وقد اكتفينا بِعَرضِ ذكر المصطلح وَحَدِّهِ عند أشهر النُّحاة الصرفيين، مستشهدينَ لذلك بأمثلة من القرآن الكريم، والشعر العربي المُحتج به وِفْقَ ما جاء في القواعد التي قالت بها أماتُ الكتب الصَّرفية، واللهَ نسألُ التَّوفيقَ وإيصالَ ما تصبو إليه النيَّة.

مشكلة البحث:

يَدْرُسُ هذا البحثُ مفاهيمَ مصطلحاتِ الصرف العَمَلي في أمَّهاتِ الكتبِ الصرفية والفروع الواردة في مفاهيمها ودراستها في مكانٍ واحدٍ، وإبراز الأقسام المشتركة بينها موضحًا التعدد في الصيغ الصرفيَّة لأبواب هذه المصطلحات.

أسئلة البحث:

يمكننا تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما المقصود بالمصطلح الصرفي؟
2- هل من علاقةٍ بين ما سُمِّيَ بالصَّرف والتَّصريف؟
3- كيف وضَّحَ علماء العربيَّة مفهوم التَّصريف، وكيف درسوه؟
4- ما العلاقة التي تربطُ التَّصريف بالنَّحو، وأيُّهما مُقَدَّمٌ على صاحبه؟
5- هل هناك مصطلحاتٌ عمليَّة في علم التَّصريف؟
6- كيفَ نُفرِّقُ بين المصطلحاتِ العمَليةَّ، والمصطلحات العِلميَّة في علم التَّصريف؟
7- ما شكل التَّداخل في مصطلحات الصَّرف العملي؟
8- هل هناك تعدد في صيغ أبواب المصطلحات العَمليَّة، وتناوبٌ عن بعضها البعض؟

أهداف البحث:

يَهْدُفُ هذا البحث إلى:

1- التعريف بمفهوم الصرف لدى أوائل النُّحاة، والوقوف مع مصطلحات الصرف العَمَلي بالتعريف والمثال.
2- دراسةِ أثر مصطلحات الصرف العَمَلي في صياغة الأسماء وتَغيُّرِهَا، وتناوبِ بعضها عن بعض في أبوابها.
3- معرفة دلالة تسمية الصرف العَمَلي والأبواب التي يدرُسُهَا.
4- توضيح العلاقة بين حدِّ مصطلحات الصرف العَمَلي، وتعدد صيغها في الأبواب الصرفيَّة.

أهمية البحث:

تَكْمُنُ أهميةُ البحث في كونه يتناول موضوعًا من موضوعات علم الصّرف العربي، وهو مصطلحاته العمَليَّة بتغيرها اللفظي، والمعنوي، ودراسة هذه المصطلحات من حيثُ التَّداخل، وتعدد أبنيتها وتناوبها في السياق اللغوي.

أسباب اختيار البحث:

موضوع هذا البحث، هو: مصطلحات الصرف العَمَلي في أمهات الكتب الصرفية، من حيثُ وجهة نظر العلماء فيها، ومما دعا الباحِثيَنِ لتناولهِ: رغبتهما في الدراسة فيه، وجمع هذه المصطلحات، وصيغها، وشواهدها في مكانٍ واحد، آمِلَينِ أن يُوفَّق إلى ما فيه الفائدة.

منهج البحث:

سيتّبعُ الباحثان في موضوعهما هذا: المنهج الوصفي آخذَينِ من أدواته التحليل.

الدراسات السابقة:

هناك بحوثٌ كثيرة اهتمت بالدراسات الصَّرفيَّة، وتنوعت في تناولها لها، فمنها ما درسَ المصطلح الصَّرفي في مؤلف من المؤلفات، ومنها ما درسَ جهودَ عالمٍ من علماء العربية في علم الصَّرف، ومنها ما اهتمَّ بتناوبِ الصِّيَغ الصَّرفيَّة، وتعدد بناها في الباب الواحد، وقد دارَ موضوعُ بحثنا هذا في بابٍ مُغاير، وهو الحديث عن المصطلحات العمَليَّة وتداخل مفاهيمها رابطًا ذلك بتعدد الصيغ الصَّرفيَّة في أبوابها، وهذا ما يربطها ببعضِ الدراساتِ السابقةِ التي استفدنا منها كثيرًا في الوصول إلى تحقيق أهدافها، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة: محمد آدام الزاكي، عنوانها: " أثر ابن مالك في الدراسات الصَّرفيَّة"، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1400هـ، 1980م، ومما تناولَه الدارسُ فيها: "مَفهوم التَّصريف قبل ابن مالكٍ مع الإشارة إلى مصطلحات الصَّرفِ التي ظهرتْ عنده من خلال مؤلفاته، ومجال بحوثها، ودراسة آرائه الصَّرفيَّة.

2- دراسة وسمية عبد المحسن المنصور، عنوانها: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، بحث علمي منشور: مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية 2002م. تناولت الباحثة ظاهرة التعدد في الأبنية الصَّرفية في الأفعال مع الإشارة إلى تعدد أبنيتها، وتعدد أبنية المصادر بأنواعها المختلفة، وجموع التكسير، وتناولت -أيضًا- ثلاثة من المشتقات، هي: "صيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم الآلة" مشيرة إلى تعدد أبنيتها، وسبب التعدد فيها".

3- دراسة: أيمن علي العتوم، عنوانها: تناوب معاني الأبنية الصرفيَّة في لغة القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، مقدمة للجامعة الأردنية 2007م، تناول الدارس فيها أبنية الأسماء وتناوبها مع صيغ أخرى، واشتملت الدراسة – في هذا التناوب- على تناوب المصدر مع الصيغ الأخرى، وتناوب المشتقات-اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل- مع صيغ أخرى.

4- دراسة: غادة غازي عبد المجيد، وسلام علي المهداوي، عنوانها: المصطلح الصرفي في كتاب معاني القرآن للأخفش، بحث علمي، منشور: مجلة الفتح 2007م. تناولت الباحثة فيه: المصطلح الصرفي عند الأخفش من خلال كتابه "معاني القرآن" ممهدةً لذلك بتعريفٍ عام للمصطلح، ثم وصف للمصطلح الصرفي في كتاب معاني القرآن، ومنهج الأخفش في استعماله للمصطلح الصرفي.

وغيرها من الدراسات التي استفدنا منها، وموضَّحة في ثنايا هذا البحث.

حدود البحث:

جعل الباحثان حدود بحثهما هذا مصطلحات الصَّرف العَمَلي التي ذكرها النُّحاةُ في مفهومهم لهذا العلم، ودراسة تَعدُّدِ الصيغ الواردة في أبوابها، وتناوب بعضها عن بعض في السياق اللغوي.

خطة البحث:

يتناول البحثُ مصطلحات الصرف العَمَلي في كتب الصرف، واقتضت طبيعته أنْ يُقَسَّمَ إلى توطئة فيها تعريف بالمصطلح، والصرف وواضعه، وتتبعِ مصطلحات هذا القسم، تلا ذلك حديث عن ظهور مصطلح الصرف العَمَلي، وحدُّ العلماء له، ثُمَّ الحديث عن مصطلحاته في أُمَّاتِ الكتب الصرفيَّة، ودراسة تداخل تعريفها بين العلماء وصيغها بين التَّعدُّد والتَّناوب، ثم تلت ذلك خاتمة ورد فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، وقائمة بمصادر البحث ومراجعه، واللهَ نسألُ التَّوفيقَ والسَّداد.

توطئة: المصطلح، والتَّصريف:

أوَّلًا- المصطلح:

المصطلح لُغةً من الجذر الثلاثي "صلح"، صَلَحَ الصَّلاح نقيض الطلاح، ورجلٌ صالحٌ في نفسهِ مُصلحٌ في أعماله وأموره "[1]، أي: لزم الصَّلاح؛ والصَّلاحُ ضد الفساد، والصُّلْحُ تَصَالُحُ القومِ بينهم، والصُّلحُ السَّلْمُ، وقد اصطلحوا، وصالحوا واصَّلحوا، وتصالحوا واصَّالحوا مشددةَ الصاد، قلبوا الصادَ تاءً وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، "[2] أي اتفقوا وتوافقوا، واصطلحَ القومُ زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا، والاصطلاح مصدر اصطلح وهو اتفاق طائفة من الناس على شيءٍ مخصوص، ولكل علمٍ اصطلاحاته"[3] ولهذا المعنى الأخير يُشيرُ بطرس البستاني في محيطه، ويقول: "الاصطلاح، هو: العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق القوم على وضعِ الشَّيء"[4]، وفي هذه المعاني جميعها إشارة للمعنى الاصطلاحي للمصطلح، فهو في الاصطلاح: "اتفاق قامَ على تسمية الشيءِ باسم ما ينقل عن موضعه الأول، و "الاصطلاح إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبةٍ بينهما"[5]، وإذا لم توجد علاقة بين المعنى اللغوي للمصطلح، والمعنى الاصطلاحي له، فلا مشاحة في ذلك.[6] أي لا خلاف ولا جدال في ذلك فمعاجم العربيَّة وضَّحت معاني المصطلحات مما سَهَّلَ الوصول إلى المعنى الاصطلاحي، ويوضِّحُ ذلك جليًّا إميل يعقوب في معجمه، ويقول: المصطلح: "لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة، يكون غالبًا متفقًا عليه عند

---

(1)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، (د. ط) كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، 117/3، مادة صَلَحَ

(2)- ابن منظور، أبو الفضل جلال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري(د.ت)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2479/4، مادة صلح.

(3)- إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، (1392ه) المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط 2، ص520، مادة صلح.

(4)- بطرس البستاني (1987م)، محيط المحيط، ساحة رياض الصلح، بيروت، ص515.

(5)- الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، ط1، ص27.

(6)- يُنظر: السابق، الصفحة نفسها.

علماء علم من العلوم، أو فن من الفنون"[7] ويظهر من هذه التعريفات أنّ المصطلح "جزءٌ، ولا يستقيم منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدي الحقائق العلمية أداءً دقيقًا"[8] وأن يَكُون جامعًا مانعًا، بمعنى: "أن يكون التعريف شاملًا لأسماء جنسه، مانعًا دخول غيرها فيه...، ولا يكون التعريف كذلك إلا إذا احتوى على الجنس وفصل القريبين"[9].

ثانيًا- التَّصريف وواضعه:

يَدورُ المعنى اللُّغوي لكلمتي الصرف والتَّصريف حول معنيي التغيير والتحويل، فنجدُ المعاجم اللغوية[10] تتفق على هذا المعنى: "التغيير والتحويل من وجه إلى وجه أو من حال إلى حال، فالتصريف من صرّف بمعنى غيّر، فنقول: "صرّفنا الشيءَ بمعنى غيرناه". و "صرّف الشيءَ: أعملَه في غير وجه كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه". فالتصريف إذًا تحويل الأصل الواحد أي تغيره، وفي التنزيل: (وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) البقرة، 164. ويشترك معه في هذا المعنى مصطلح الصرف الذي هو ردُّ الشيء عن وجهه، يقال: "صَرَفَه يَصْرِفه صرفًا، وصَرَفَ الشيءَ: أعمله في غير وجهه"، كأنه يصرفه من وجهٍ إلى آخر و "الصَّرْفُ: ردُّ الشيء عن وجهه"، و "الصَّرْفُ: التَّقلُّب والحيلة". فأمّهات المعاجم توضح أنّ معناهما اللغوي هو التغيير وهو ما عَمل به علماؤنا الأوائل، مثل: "سيبويه في كتابه الذي أشار إلى المعنى العام للتصريف-كما سيأتي بيانه- والمبرد في كتابه المقتضب، وابن جني في كتابه المنصف، وغيرهم، والمتأخرون؛ ومنهم: ابن مالك، وأبو حيان الأندلسي، وغيرهما من النُّحاة، والتَّصريف في الكلام اشتقاق بعضه من بعض، وفي الرياح صَرْفُه مِن جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والآيات، والتصريف في الخمر: شُربها صِرْفًا، أي غير ممزوجة"[11] ومما مضى يتضِّحُ لنا أنَّ الصَّرف والتصريف مترادفان، وتصريف الأمور، وتصريف الآيات، أي: تَعْيينها في أساليب مختلفة وصور متعدّدة. والتصريف أبلغ في معنى التغيير من الصرف، والعكس في معنى التحويل والتقليب، وفي اصطلاح النحاة ظهر مصطلح التصريف في كتب النحو، ولم يتخلف عنه في بداية ظهوره، حتى ورد عند أبي الفتح بن جنّي(ت392هـ) في كتابه المنصف قولًا مضمونه: (لا تَكَادُ تَجِدُ كتابًا في النّحو إلّا والتصريف في آخره)[12].

---

(7)- يعقوب، إميل بديع يعقوب (1979م) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، ص362.

(8)- قنيني، حامد صادق قنيني(1420هـ،2000م) المعاجم والمصطلحات، مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب، دار السعودية للنشر والتوزيع، ص55.

(9)- يُنظر: ماجد شتيوي دخيل القريات(2002م)، أساليب تعريف المصطلح النحوي(دكتوراه)، جامعة آل البيت، ص12، ويُنظر: الكيشي محمد بن أحمد(د،ت)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاني، ومحسن سالم العميري، مطابع الندوة، مكة، السعودية، ط1، ص67 وما بعدها.

(10)- يُنظر: ابن منظور (1999م) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مادة صرف) ط3، 189/9، و الفيروزأبادي، القاموس المحيط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، مادة صرف، 513/3، والزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري (1994م) أساس البلاغة ط1، دار الفكر- بيروت.

(11)- لسان العرب، مادة "ص ر ف" 229/8، والزبيدي، السيد مرتضى الزبيدي (د.ت) تاج العروس، دار صادر- بيروت –165/6.

(12)- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1373هـ- 1954م) المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى؛ وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 4/1. ويُنظر: علاء عبد الأمير شهيد السنجري وأصيل محمد كاظم (2012م) في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية- عرض وتقييم، مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، المملكة العربية السعودية، ص2

الصرف وتداخله مع التّصريف:

مَرَّ بنا في التعريف أنَّ الصرف في اللغة هو مصدرٌ للفعل الثلاثي: (صَرَف) فالتسمية هنا تسميةٌ بالمصدر. والتصريف مصدرٌ للفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف: (صَرَّف)، والزيادة في الفعل تُعطي معنًى زائدًا في المصدر؛ إذ الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى، والذي نقصد بزيادة المبنى: كل ما أُضيف إلى أصل الكلمة لتحقيق غرض لفظي أو معنوي.

ومن الواضِحِ للمطّلع في هذا المجال أنّه بُدئ باستخدام لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، ولم يكن اختيارهم لها عن فراغٍ بل كان لذلك دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أرادوه، وهو معنى: تغيير الأبنية من وضع إلى وضع، ومن مثال إلى مثال، والتصريف يفيد معنى التغيير أكثر من إفادة الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين، وهذا ما سندرُسُه في هذا البحث.

هذا، وحين اتسعتْ دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل التي يبدو فيها التغيير أقل ظهورًا، ظهر مصطلح الصرف[13]، لِيشمل المسائل تلك، ولعلّ ظهور هذا المصطلح يُعَدُّ تمهيدًا لدراسة هذا العلم مع النّحو، ولِتَغيُّر هذه الكلمة، واستقلالها عن النَّحو يَجعلُ بعض النّحويين التصريفَ هو المعنى العملي، والصَّرف هو المعنى العلمي- وسيأتي بيان ذلك- أي أنَّ التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصَّرف يرتبط بالأصول الكليَّة التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات.[14]

أمَّا عن واضع هذا العِلم، فالذي عليه أغلبُ أهل الفن أنَّه معاذ الهراء، فقد أورد السيوطي في كتابه الاقتراح: "واتفقوا أنَّ معاذًا الهرَّاء أوَّل من وضع التَّصريف"[15]، وهناك روايات أخرى عن واضعه ذكرها بعض العلماء".[16].

حَدُّ التصريف عند علماء العربيَّة، ومفهوم الصرف العَمَلي:

اهتَمَّ علماءُ النحو قدماؤهم، ومتأخروهم بالتصَّريفِ وألَّفوا فيه الكُتبَ، ممزوجةً مع النَّحوِ ومنفردة بهِ، ووضعوا له مفاهيمَ تُوضِّح المراد به، وأبواب دراسته، وأول من ذكرَ هذا المصطلح- على بحثنا- سيبويه في كتابه الكتاب في قوله: "هذا ما بنتِ العربُ من الصفات والأفعال غير المُتَّصِلَة، وما قِيسَ بالمعتل الذي لا يتكلمونَ به، ولم يَجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يُسميه النَّحويون التَّصريف والفعل"[17]، فقد أشارَ لمصطلحِ التَّصريف الذي وضَّحه شارح كتابه في قوله: "والتصريف: تَغييرُ الكَلِمَةِ بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها

---

(13)- أوردَ ابنُ مالك في ألفيَّتهِ مصطلح الصَّرف، حيث يقول:

حرفٌ وشبهُهُ من الصَّرف بَرِي وما سواهما بتصريفٍ حَري.

يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(د.ت) متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص60.

(14)- عبد الصبور شاهين (1400هـ،1980م) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ص 23.

(15)- السيوطي، جلال الدين السيوطي(1427هـ، 2006م)، الاقتراح في أصول النَّحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، ص159.

(16)- يُنظر: عبد اللطيف محمد الخطيب (1424هـ،2003م) المستقصى في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1/ 12، وما بعدها.

(17)- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1408هـ، 1988م) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 242/4.

حتى تصير على مثالِ كلمةٍ أُخرى"[18]، والذي نَحسبه أنَّ سيبويه يَقصِدُ بالفعل الذي أورده في آخر النَّص": الميزان الصَّرفي" الذي اتخذه علماء الصَّرف -فيما بعد- من مادة: "فعل" لِيَزِنُوا به ما يدخُلُ التَّصريف.[19]

وبتتبُّعنا لكتب الصَّرف التي جاءتْ بعدَ سيبويه وجدنا أنَّ أصحابها لم يَخرجوا عن كونِ التَّصريف: تغييرٌ في بنية الكَلِمَة، وتحويلٌ فيها، مع توضيحِ أنَّ المتقدمين جعلوه مع النَّحوِ وليس قسيمًا منه، فَيُعرَّفُ على هذه الطريقة، بأنَّهُ: "عِلمٌ يُعْرَفُ به أحوال الكَلم العربيَّة إفرادًا، وتركيبًا"[20]، وهذا ما أخذه الرَّضي من نَصِّ سيبويه السابق، وقد وضَّحَ أنَّ المقصود به: "مسائل التَّمرين"[21]، وسبقه إلى ذلك أيضًا ابن جني الذي عَرَّفَ التصريف في قوله: "هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فَتُصَرِّفها إلى وجوه شَتَّى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جَعفر"، فتقول ضَرْبَب..."[22]، حاصرًا إياه في مسائل التَّمرين، وقد قصدَ به التَّحويل والتَّغيير أيضًا، ففي التَّصريف الملوكي: "معنى قولنا التَّصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضربٍ من ضروبِ التَّغيير"، [23] ولابن الحاجب تعريف للتصريف في قوله: " التَّصريفَ عِلمٌ بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحةٍ وإعلال وإدغام وإمالة، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء"[24]، ونلحظُ في تعريف ابن الحاجب معنى عِلمي-سيأتي بيانه- و يُقصدُ به ما يعتور الكلمة من تغيير، كالحذف والزيادة، والإعلال والإبدال"[25]، ويظهرُ ذلك جليًّا في قولهِ: "مما ليس بإعراب ولا بناء"، والمراد بأحوالِهَا التي ليست إعرابًا ولا بناءً: الابتداء والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام، وكون حروفها كلها أصولًا، أو مشتملة على بعض حروف الزيادة، ونحو ذلك"[26].

ويُعرِّفُ ابن عصفور التصريف في قوله: "تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنى"[27]، وفي تعريفه إشارة للمعنى العَمَلي للتصريف، وهو: "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تَحصُل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، واسم التَّفضيل، واسمي الزمان والمكان، والجمع، والتصغير، والآلة".[28] وهذا المعنى يظهر جليًّا عند ابن مالك في كافيته: " التصريف: تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها

---

(18)- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (1429هـ، 2008م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 134/5.

(19)- الذي يدرُسُه التَّصريف من أقسامِ الكلمة الثلاثة: الاسم المتمكن في الاسميَّة، والفعل التَّام، ولا يدخُلُ في دراسةِ التَّصريف: الأسماء المبنيَّة، ولا الأفعال الجامدة، ولا الحروف، يُنظر: محمد مُحيي الدين عبد الحميد(1995م) دروس التصريف، المكتبة العصرية – بيروت، لبنان، ص5- 6.

(20)- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1402هـ، 1982م) شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 6/1

(21)- شرح الشافية، 6/1.

(22)- يُنظر: المنصف، 3/1- 4.

(23)- التَّصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني، عنى بتصحيحه: محمد سعيد بن مصطفى النَّعسان الحموي، شركة التمدن الصناعية، مصر، ط1، د.ت، ص2، ويُنظر: عمر بن ثابت الثمانيني (1419هـ، 1999م) شرح التَّصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ص211.

(24)- شرح الشافية، 7/1.

(25)- يُنظر: محمد آدم الزاكي (1400هـ، 1980م) أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 50.

(26)- دروس التَّصريف، ص5.

(27)- ابن عصفور الإشبيلي (1393هـ، 1973م) الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم، حلب، سوريا، 31/1.

(28)- الحديثي، خديجة الحديثي (1965م) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، ص23.

لغرضٍ لفظي أو معنوي ولا يليق ذلك إلا بمشتق أو بما هو من جنس المشتق"[29]، ووضَّحَ صاحب كتاب التَّصريح على التَّوضيح، هذا المعنى فقال: "هو في اللغة تغييرٌ مطلق، وفي الصِّناعة تَغييرٌ خاص في بنية الكلمة لغرضٍ معنوي أو لفظي... فالتغيير المعنوي كتغيُّرِ المفرد إلى التَّثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف... واللفظي كتغيُّر قَوَلَ من الأجوف، وغَزَوَ من النَّاقص إلى "قال وغزا"...، والإبدال في "أُقِّتَتْ"، والحذف في قُلْ"، والإدغام في "رَدَّ"، ولشبه التَّصغير، والتّكسير، والنَّسب"[30]، وهو توضيحٌ لما يَدْرُسُهُ التَّصريف عمومًا: علميّه، وعمليه"، والمقصود بالتَّصريفِ العِلمي كما وَضَّحَه ابن مالك: "علمٌ يتعلَّق ببنية الكَلمة، وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك."[31]، ونجدُ أنّ صاحب كتاب شذا العرف في فنِّ الصَّرف ذكر له كلا المفهومين للتصريف في قوله: " المعنى العَمَلي: تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لِمعانٍ مقصودة، لا تحصُل إلا بها، كاسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، واسمِ التفضيلِ، والتثنيةِ والجمعِ، إلى غير ذلك، وبالمعنى العِلمي: علمٌ بأصول يُعْرَفُ بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء."[32] وقد سبق توضيح المراد بأحوال بنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء"[33]

هذا، ومما سَبقَ يتَّضحُ لنا المجالَ الذي يهتَمُّ به كلا العلمين في علم التَّصريف، والأبواب التي تُدرسُ فيهما، وما يهمنا في هذا البحث الجانب التطبيقي من هذه المصطلحات، ونعني به مصطلحات الصَّرف العَمَلي، وهذه المصطلحات هي ما سندرُسُه في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى.

مع التَّصريف، والنَّحو:

ذكرنا في صفحة سابقة أنْ التصريف له علاقةٌ وثيقة بالنَّحو، وهو من أقرب العلوم له؛ ذلك بأنّنا لا نكادُ نجدُ كتابًا في النَّحوِ إلا والتَّصريف في آخره"[34]، وقد كان الصَّرف والنحو يُدرسان مع بعضهما البعض، إذ: "لم يكن الصرف علمًا قائمًا بذاته أول الأمر، وإنما كانتِ الدراسات الصَّرفيَّة ضمن الدراسات النَّحويَّة؛ لأنّ علوم اللغة العربيّة لم تنفصل في بادئ أمرها، ولم تتحدد فصولها ومباحثها، وبعد أنْ نشطت حياة التأليف، والحركة العلميَّة عند العرب اتجهت الدراسات نحو التخصص...، فنشأتِ الدراسات النَّحويَّة الصِرفة، والدراسات الصرفيَّة البحتة"[35]، وقد نقل التهانوي عن ابن الحاجب أن "التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعَة[36]، وقد أشار شارح الشافية إلى أنَّها: "طريقة المتقدمين من النُّحاة؛ فإنهم يطلقونَ النَّحوَ على ما يَشمَل التَّصريف"[37]

---

(29)- يُنظر: أثر ابن مالك في الدراسات الصَّرفيَّة، ص38

(30)- ينظر: الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (1421هـ، 2000م) شرح التصريح على التَّوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 653/2

(31)- ابن مالك(1387هـ، 1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي والنشر، القاهرة، ص290.

(32)- الحملاوي، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي (2014م، 1435هـ) شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ص23.

(33)- يُنظر: ص 9.

(34)- يُنظر: ص6.

(35)- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص27.

(36)- شرح شافية ابن الحاجب، 6/1 ويُنظر: التهانوي، محمد علي التهانوي (1996م) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق، رفيق العَجْم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، 23/1،

(37)- شرح الشافية، 6/1.

هذا، وقد اهتمَّ العلماء بالنَّحوِ، وبدراستِهِ قبل التصريف، وذلك لصعوبةِ الثَّاني، ذكر ابن جني، في كتابه المنصف "أنّ هذا الضَّرب من العلم لَمَّا كانَ عويصًا بُدِئَ قبله بمعرفة النَّحو، ثم جيء به بَعْد، ليكون الارتياض في النَّحو موطئًا للدخول فيه، ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه"[38]

وعلمُ التَّصريف له أهميَّةٌ في دراسة أبنية الكلمة، ومعرفة معانيها، وعلى هذا يُقدِّمه ابن عصفور على النَّحو، ويقول: " فالتصريف أشرف شطري العربيَّة وأغمضها، فالذي يُبيِّنُ شرفه حاجة المشتغلين باللغة العربيَّة من نحوي، ولغوي أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربيَّة، ألا ترى أنَّه يُؤخَذُ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلا عن طريقِ التَّصريف"[39]، وإلى هذا أشارَ المازني مُذ قبلُ في أنَّه: " يَحتاجُ إليه أهلُ العربيَّة أتمَّ حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزان العربيَّة، وبه تُعرفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصَلُ إلى معرفةِ الاشتقاق إلا به"[40]

وَنخلُصُ مما سَبقَ أنَّ الأصلَ في دراسةِ اللغة أنْ تبدأَ بدراسةِ التَّصريفِ، لحاجة الناس له، ولأنه ميزان العربيَّة، ولأنَّ دراسة بنية الكلمة -التي هي مهمة التَّصريف- أولى من دراسة آخرها وتغيُّرِهِ التي هي من اهتمام النَّحو، وما قُدِّم النَّحو عليه في الدِّراسة إلا للتمهيد إليه.

ثُمَّ إنَّ من العُلَماءِ من ضَمَّ بعض أبواب التصريف العَمليَّة إلى علم النَّحو، وجعلها من أبوابه، ومن أولئك ابن عصفور، يقول: "ومن هذا النَّحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التّصغير والتكسير، نحو: زيد زيود، وهذا النَّحو من التّصريف جرتْ عادة النَّحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف فلذلك لم نُضَمِّنْهُ هذا الكتاب"[41]، واختصره شارح المبدع في حديثه عن تعريف التصريف: " وهو قسمان: أحدهما: جعلُ الكلمةِ على صيغ مختلفة لضروبٍ من المعاني، كالتصغير والتكسير، العادة ذكره في النحو الذي ليس بتصريف"[42]، ولعلَّ هذا الأمرَ كانَ في البذرةِ الأولى لعلم التَّصريف إبَّانَ دراستِهِ منفصلًا عن النَّحو، نَلْمَحُ ذلك عند صاحب شرح التّصريح على التَّوضيح في قوله: "ولِشَبَهِ التصغير والتكسير والنَّسب والوقف والإمالة من حيثُ التَّعلُّق بالمركبات ذُكرت معه، وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علمِ التَّصريف، وهو الأولى"[43] . وهذا الذي نطمئنُّ إليه هو أنَّ هذه الموضوعات صرفيَّة لدراستها بنية الكلمة بالتغيير والتحويل. وموضوعاتٌ أخرى متداخلة بين العلمين منها: "التعدي واللزوم" فصيغُ هذا الباب، وتوضيحها من اهتمام الصَّرف، والأثر الذي يؤثره الفعل في الاسم الذي يليه بتغيُّر آخره، هو من اهتمام النحو، والنائب عن الفاعل، أو ما سُمِّيَ "مالم يُسمَّ فاعله"، فكيفية صياغة الفعل لما لم يُسمَّ فاعله تندرجُ تحتَ الصَّرف، وموقع الكلمة المرفوعة بعد هذا الفعل من مباحثِ النَّحو. وكذلك: المشتقات، فصياغتها صرفية، وعملها عمل فعلها المشتقة منه يضُمُّها إلى النَّحو، مثلها المصدر.

---

(38)- المنصف، 1/4- 5.

(39)- الممتع التَّصريف، 1/27- 28.

(40)- المنصف، 1/ 2.

(41)- الممتع في التصريف، 1/31.

(42)- أبو حيان الأندلسي (1402هـ، 1982م) المبدع في التَّصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طالب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، ص49.

(43)- شرح التصريح على التوضيح، 2/653، ويُنظر: شرح الشافية، 1/6.

مصطلحات الصرف العَمَلِي، دراسة وتحليل:

بعد هذا العَرض عن التَّصريف، ومفهومه، وعلاقته بالنَّحو، وتداخل مصطلحاته مع النحوِ عند بعض النَّحوين في الدِّراسة، وتوضيح مفهوم الصَّرف العملي تَتَّضِحُ لنا –جليًّا- مصطلحاتُهُ التي تهتمُّ بتغيُّرِ بنية الكلمة في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرِّفَة، التي "لها الأصالة فيه"[44]، وَسَنُحَاوِلُ في هذا المحور أنْ نتناولَ هذه المصطلحات بتوضيح المفهوم الذي حَدَّه علماءُ العربية، ودراسة التَّداخل في مفاهيمهما، وتناوب صيغها المشهورة، وتعدُّدها في البنية الصَّرفيَّة، متناولين من هذه المفاهيم المصطلحات التي تُشتَقُّ من الفعل[45]، واللهَ نسألُ التوفيقَ والسَّدادَ.

المصدر:

سُمِّيَ المصدر بهذا الاسم لأنّ الفعل يَصْدُرُ عنه، ويُسَمِّيهِ سيبويهِ الحدث، والحدثان في قولهِ: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه، لأنه إنما يُذكَر لِيَدلَّ على الحدث[46]، وقال أيضًا: "فيه بيان أنَّه قد وقَعَ المصدَرُ(وهو الحدث)[47] ويُعرَّفُ بأنَّه: "اسم الحدث الجاري على الفعل كضَرْب، وإكْرَام"[48]، وهو: "الاسمُ الدَّال على الحدَث المجرَّد من الزّمان والمكان والشَّخص، وليسَ مبدوءًا بِميمٍ زائدة، ولا مختومًا بياء مُشددة"[49]، ويُوضِّحُ ذلك ابن مالكٍ في قوله:

والمصدرُ اسمٌ ما سِوَى الزَّمان من ** مَدْلُولَي الاسمِ كـ"أَمْنٍ" من "أَمِن"

ويظَهرُ لنا مما سبقَ أنَّ المصدر يدلُّ على الحَدث مجردًا عن الزمان الذي يدلُّ عليه الفعل؛ ورد في شذا العرف أنَّ المصدر: "اسمٌ يدُلُّ على حَدث مُجرَّد عنِ الزمان نحو: صِدْق، وكِذْب".[50] وبما أنَّه مجرَّد عن الزمان، فهو أخف من الفعل، وأبسط، وهذا معنى ما قال به البصريونَ، في أنَّ المصدر أصلُ المشتقات"[51]، وهو قولٌ نَطمئنُّ إليه، وهو: أنَّ المشتقات تصدُرُ منه غير كلام الكوفيين القائل بأصليَّة الفعل لمجيئهِ قبل المصدر، وهذا كما وضَّحه الحملاوي: "والذي عليه جميع الصرفيين الأول"[52]، ويعني به المصدر.

---

(44)- يُنظرُ: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص290.

(45)- هناك خلافٌ بين العلماء في الفعل والمصدر، أيُّهما الأصل وأيهما الفرع؟ فذهب الكوفيونَ إلى أنَّ المصدَر مشتق من الفعل، وهو فرعٌ عليه...، وقال البصريونَ: إنّ الفعل مشتق من المصدَر، وذلك لدلالة المصدر على زمنٍ مطلق، بينما يَدلُّ الفعل على زمانٍ مُعَيَّن، والذي قال بِحُجَّة البصريين، هو: ابن يعيش في شرحهِ " مفصل "الزمخشري، يقول: "وإنّما سُمِّيَ مصدرًا لأنَّ الأفعال صدرت منه: أي أُخِذَتْ منه، كـ"مصدر الإبل للمكان الذي تَرِدُه. يُنظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري (2002م) "الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، مسألة رقم"28"، 190/1، وابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي (د. ت)شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 43/6، والزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (1973م) الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن مبارك،، دار النّفائس، بيروت- لبنان، ط2، ص 63- 65.

(46)- الكتاب، 34/1

(47)- السابق، 36/1

(48)- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(1422هـ، 2001م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب طبعة جديدة، مصححة ومنقحة، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط1، ص199.

(49)- عبد الرحمن محمد شاهين(1983م) في تصريف الأسماء، مكتبة القاهرة الحديثة، ص113.

(50)- شذا العرف في فن الصرف، ص79.

(51)- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 190/1، وشذا العرف في فنّ الصَّرف، ص79.

(52)- شذا العرف في فن الصرف، ص79.

وعلى هذا، فإنَّ المصدر يُشتَقُّ منه عشرة أشياء: "الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، ويُلحَقُ بها شيئان: المنسوب، والمُصَغَّر"[53]، وكلُّ هذه الأبواب من مصطلحات الصَّرف العَمَلي وسيأتي بيانها.

تعدُّدُ المصدر للفعل الواحد وتناوبه مع المشتقات:

يَرجِعُ تعدد صيغ المصادر في الغالب إلى اختلاف لغة العرب، فقد أوردَ سيبويه في كتابه: "وقد جاء بعضُ مصادر ما ذكرنا على فِعَال كما جاءَ على فُعُول، وذلك نحو: كَذَبْتُهُ كِذَابًا، وكتَبتُهُ كِتَابًا...، وبعضُ العرب تقولُ كَتْبًا على القياس"[54]، وكمصدر الفعل بخِلَ، فبعضهم يقول (بُخْلًا)، وبعضُهُم يقولُ (البَخْل)، وبعضهم يقول (البَخَل) كالكَرَم.[55]، ومن ظواهر تعدد المصدر: اختلاف المعنى"[56] ومن ذلك: "الصِّغَرُ في الجُرم، والصَّغَارَةُ في القَدْر، وقد صَغُرَ صَغَارَةً وصِغرًا"[57]، فعلى هذا يكون لـ"صَغُرَ: مصدران على وزني: " فِعَل، وفَعَالة"، وقد يَتعَدَّدَ المصدر لمعنى واحد كما في كتاب العين: "رَقَدَ: الرُّقادُ والرُّقودُ النوم بالليل"[58] على "فُعَال، وفُعُول" إلا أنَّ صاحب المخصص ذكر غير ذلك، فجعله لاختلاف المعنى، في قوله: "الرُّقود بالليل، والرُّقاد أيًّا كان"[59]، وغير ذلك كثيرٌ.

أمَّا عن تناوبِ المصدر مع غيره من الأسماء المشتقة، فهو يأتي على:

1- **اسم الفاعل**، كقول سيبويه: "ويقعُ على الفاعل، وذلك قولك: يومٌ غَمٌّ، ورجلٌ نومٌ، إنَّما تُريدُ النائم والغامَّ"[60]، ومن ذلك قوله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ **بِالْغَيْبِ** وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ)البقرة، 3. أي الذين يؤمنون بالغائب منهم، ذكر ذلك العُكبَري في تبيانه، قال: "والغيبُ هنا مصدرٌ بمعنى فاعِل أي يُؤمنونَ بالغائبِ عنهم"[61]، وذكر ذلك ابن يعيش في قوله: "قد يجيء المصدر، ويُراد به الفاعل، والمفعول، من نحو قولهم: "ماء غَوْر أي غائر"[62]، ومن ذلك قوله تعالى: (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا **غَوْرًا** فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا) أي غائر. هذا، وهناك كثير من صيغ المصدر التي تنوب عن اسم الفاعل، وما ذكرناه لإثبات قاعدة التناوب.

2- **اسم المفعول**، قد يَجيءُ المصدر على المفعول، وذلك قولك: لَبنٌ حَلْبٌ إنَّما تُريدُ مَحلوبٌ"[63]، وهذا خلق الله، والإشارة إلى المخلوق"[64]، ومن ذلك قوله: (وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ **الْحَرْثَ** وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ) البقرة، 205. ذكر العُكبري في تفسيره، أنَّ: "الحرثَ في الآية مصدر حَرَثَ يَحْرُثُ، وهي ههنا بمعنى

---

(53)- السابق، الصفحة نفسها.

(54)- الكتاب، 7/4.

(55)- فاضل صالح السامرائي (1428هـ، 2007م) معاني الأبنية الصرفية، دار عمار، الأردن، ص17.

(56)- يُنظر السابق، ص18

(57)- ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (د.ت) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 68/1.

(58)- الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين (2002م، 1424هـ)، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 140/2

(59)- المخصص، 103/5.

(60)- الكتاب، 43/4.

(61)- العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1976م) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 18/1.

(62)- شرح المفصل، طبعة إدارة الطباعة المنيرية 50/6.

(63)- الكتاب،43/4.

(64)- يُنظر: شرح المفصل، 50/6

المَحروث، والنَّسل كذلك بمعنى المنسول"[65]، و من التناوب أيضًا قوله تعالى: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ **كَذِبٍ**) يوسف، 18، ذكر الفراء في معاني القرآن: "وقوله: وجاءوا على قميصه بَدَمٍ كَذِب معناه مَكذوب، والعرب تقول للكَذِب: مَكذوب، وللضَّعف: مضعوف، وليس له عَقْدُ رأي، ومَعقود رأي، فيجعلونَ المصدر في كثير من الكلام مفعولًا"[66]، وعلى ذلك يكون التناوب جائزًا كذلك عند الكوفيين.

وهناكَ صِيَغٌ كثيرة للمصدر نابت عن اسم المفعول"[67]، من ذلك قول النَّابغة الذبياني من الطويل: [68]

أَبَى اللهُ إلا عَدْلَهُ ووفاءه ** فلا النُّكر معروفٌ ولا العُرْفُ ضائعُ

فالنُّكر والعُرف اسمان على زِنَة: "فُعْل" وهما مَعْدُول بهما عن المعروف، والمنكر.

3- **الصفة المشبهة:** وينوبُ المصدر عن الصفة في بعضِ أوزانهِ وذلك بتغيير الوزنِ الذي يُغيّرُ المعنى، يقولُ تعالى: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) المائدة، 2. ذكر العُكبَري أنّ الجمهور يفتحونَ النونَ الأولى من شنآن، وهو: "مصدر كالغلَيَان، والنَّزَوَان. ويُقرأُ بسكونها، وهو صفة، مثل: عَطْشَان، وسَكْران"[69]، ويأتي التناوب على المعنى الذي يؤديه المصدر في السياق، يقولُ تعالى: (وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ) الأنعام، 12، حَرَجٌ في الآية الكريمة: "اسم فاعل، وحَرَجٌ مصدرٌ وصِفَ به، كما يُقالُ: رجلٌ عَدْلٌ"[70].

اسم الفاعل:

يُسمّيه سيبويه "الاسم"، ولم يُشِرْ إلى تسميته، يقول مثلًا: "فأمَّا "فَعَلَ يَفْعُلُ" ومصدره، فَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا، والاسم قَاتِل"[71]، فهو عند سيبويه اسمٌ يأتي بعد المصدَر في التَّصريف، ويسميه (الفَرَّاءُ) الفعلَ الدائمَ، وذلك إذا كان اسم الفاعل عاملًا، وهذه التسمية ترتبط بالزمان المستمر (والفراء) ربطه بذلك؛ لأنَّه يقول بفعليته، ويسميه كذلك بالفعل الواقع، يقول: (فلو قلتَ: أنت ثالثٌ اثنينِ لجاز أن تقول أنت ثالثُ اثنين بالإضافة، وبالتنوين، ونصب الاثنين، وكذلك لو قلتَ: أنتَ رابعٌ ثلاثةً جاز ذلك؛ لأنّه فعلٌ واقع)[72]

ويُعَرَّفُ اسم الفاعل بأنَّه: " "ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله"[73]، ويُعرِّفه الحملاوي بأنه: "ما أُشتقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقعَ منه الفعل، أو تعلَّقَ به"[74]. ويظهر لنا من حدِّ الشيخ الحملاوي لاسم الفاعل بأنَّه يتداخل في مفهومه: المبني للفاعل، وَيُقصدُ به الفعل المذكور فاعله في الكلام صراحةً أو ضِمنًا، وعكسه المبني

---

(65)- التبيان في إعراب القرآن، 167/1

(66)- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (1403هـ، 1983م) عالم الكتب، ط3، 38/2.

(67)- يُنظر: أيمن علي العتوم (2007م) تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم، (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية، ص99-168.

(68)- النابغة الذبياني (د.ت) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص39

(69)- التبيان في إعراب القرآن، 416/2

(70)- النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النَّحاس(1429هـ، 2008م) إعراب القرآن، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، ص284.

(71)- الكتاب، 5/4.

(72)- يُنظر: معاني القرآن، 175/1 و317.

(73)- ابن هشام الأنصاري (1994م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات هبود، دار الفكر، بيروت، لبنان،3/ 181.

(74)- شذا العرف، ص85.

للمفعول، وهو: "الفعل الذي حُذِفَ فاعله لعلةٍ ما، وأُقيم المفعول أو غيره مقام الفاعل المحذوف، ويسميه ابن يعيش: الذي لم يُسمَّ فاعله"[75].

بين المصدر واسم الفاعل:

الذي وجدناه في هذا الباب من تناوب أنَّ المصدر يأتي على صيغة اسم الفاعل، جاء في شرح المفصل: "وقد يَرِدُ المصدر على وزن اسمي الفاعل، والمفعول كقولك: قمتُ قائمًا[76]، وفي القرآن الكريم: (رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) آل عمران، 191. والباطل هنا فاعل بمعنى المصدر، مثل العاقبة، والعافية.[77]، ويذهبُ شارح الشافية إلى أنَّ العافية مصدر، تقول: "عافاني الله مُعافاة وعافية"، وأما العاقبة فالظاهرُ أنه اسم فاعل، لأنه بمعنى الآخر"[78]، وفي قوله تعالى: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) الأحزاب 40. فالشاهدُ في قوله تعالى: "خاتَم" يُقْرأُ بِفتْحِ التاء على المصدر، كذا ذُكِرَ في بعض الأعاريب...، وقال آخرون هو اسم بمعنى آخرهم، كسرها الأعمش، وأهل الحجاز، ونصبها عاصم وحاتم"[79]، فالذي يُحدِّدُ نوع المشتق حركة التاء، فهي: "مصدر بفتح التاء، واسم فاعل بكسر التاء في الصيغة، وهذا ما ذهب إليه النَّحاس في إعرابه للقرآن الكريم.[80]

نيابة اسم الفاعل، عن اسم المفعول:

قد ينوب اسم الفاعل بصيغته (فاعل) عن اسم المفعول، ويدلُّ دلالته، ومن ذلك قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللهِ)هود، 43. أي معصوم، تحدثَ عنها ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة[81]، قال: "تقولُ العربُ "سِرٌّ كاتِمٌ" أي: مكتوم...، وذكر أيضًا قوله تعالى: (مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)الطارق، 6، أي: مدفوق، ومن ذلك قول جرير من الكامل: [82]

إنَّ البليَّةَ مَنْ يُمَلُّ حديثُهُ فَانْقعْ فُؤادَكَ مِن حَديثِ **الوَامِقِ**

الشاهد في قوله الوامق، أي: الموموق. ويأتي اسم الفاعل بصيغٍ أخرى نائبًا عن اسم المفعول، ومن ذلك: صيغة "مُفعِل، ويُرادُ بها مُفْعَل"، يقولُ تعالى: (وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهارِ **مُبْصِرَة**) الإسراء 12. أي مُبْصَرًا بها.[83].

نيابة صيغ اسم الفاعل عن بعضها:

ومن ذلك قول النَّابغة الذبياني من الطويل: [84]

---

(75)- يُنظر: شرح المفصل، 69/7، والمستقصى في علم التّصريف، 160/1

(76)- شرح المفصل، 50/6.

(77)- التبيان في إعراب القرآن، 320/1

(78)- يُنظر: شرح الشافية، 175/1.

(79)- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، 1058/2.

(80)- يُنظر: إعراب القرآن، ص774.

(81)- يُنظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1418هـ، 1997م)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص168.

(82)- جرير بن عطية (1406هـ، 1986م)، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص 314.

(83)- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (2002م) تأويل مشكل القرآن، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص180.

كِليني لَهِمٍّ يا أُمَيْمةُ ناصِبٍ وَلَيْلٍ أقاسيه بطِيءِ الكواكبِ

ناصِب بمعنى مُنصِب.

صيغ المبالغة:

صيغ المبالغة في حقيقتها اسم فاعل أُريدَ به المبالغة، أورد ذلك سيبويه في كتابه في قوله: "وأجرَوا اسم فاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنَّهُ يُريدُ أنْ يُحَدِّث عن المبالغة"[85]، إذًا صيغ المبالغة، هي: "صيغ تأتي بدلًا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل"[86]، ولذا تُسمَّى أحيانًا مبالغة اسم الفاعل.

وصيغها القياسية التي تدل على المبالغة كما ذكرها سيبويه، خمسة، في قوله: " فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعَّال، ومِفعَال، وفَعِل، وقد جاء: فَعِيلٌ، كرحيم، وعليم"[87].

ومما جاء من تناوب هذه الصيغ: "فَعِيل بمعنى فاعل"، في قوله تعالى: (... ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا تَبِيعًا) الإسراء، من الآية 69. الشاهد في تَبِيع، لفظ مشتق، وزنه فَعِيل بِمَعنى فَاعل"، وهو المطالب بحق الملازم للطلب"[88]، وتأتي فَعِيل نائبة عن مفعول كذلك، مثل قوله تعالى: (واعْلَمُوا أنَّ اللهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) البقرة، من الآية: 267. الشاهد في الآية الكريم، كلمة: "حَمِيد" بمعنى محمود، لأنَّ "الحَميد من أمثلة المبالغة؛ لأنه يُثنى به على فاعلي الخيرات، ويجوز أن يكون المراد أنه محمود، فيكون حميد بمعنى محمود"[89].

اسم المفعول:

هو صفةٌ تُشتَق من الفعل المبني للمفعول"[90]، أو هو: " اسم مصوغ ليدل على من وقع عليه فعل الفاعل، نحو مضروب فهو يدل على من وقع عليه الضرب وفُعل به"[91]، أو هو: "ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة من وقعَ عليه الحدث"[92]، والذي يظهر لنا من التَّعريفات السابقة ما يلي:

- أنَّ تسمية اسم المفعول بهذا الاسم نسبةً إلى الفعل المبني للمفعول الذي "حُذفَ فاعله وأُنيب عنه غيره" [93]، وهو الذي يُصَاغُ منه على رأي الكوفيينَ الذين يرونَ أنَّ الفعل هو أصل المشتقات.
- أنَّ اشتقاق اسم المفعول، سواءٌ أكان اشتقاقه من الفعل، أو المصدر، يكونُ من المبني للمفعول، (الفعل المبني للمفعول، أو مصدر الفعل المبني للمفعول). وهو ما ذكره الشيخ الحملاوي في تعريفه لهذا الاسم، قال: "هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل"[94]، وصياغته القياسية "من اللازم،

---

(84)- ديوان النابغة، ص40.

(85)- الكتاب، 110/1

(86)- أحمد حسن كحيل (د.ت) التبيان في تصريف الأسماء، مصر، ط6، ص56.

(87)- الكتاب، 110/1.

(88)- محمود صافي (1416هـ،1995م) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيان، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط3، 87/8.

(89)- ابن عاشور، محمد طاهر عاشور (د. ت) التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 58/3.

(90)- المستقصى في علم التصريف، 478/1.

(91)- التبيان في تصريف الأسماء، ص 57.

(92)- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص280.

(93)- شذا العرف، ص59.

(94)- السابق، ص87.

والمتعدي"[95]، على مَفْعُول"، ومن غير الثُّلاثي على صيغة مضارعهِ مع إبدال حرف المضارَعة ميمًا مضمومة و فتح ما قبل الآخر.

أما عن تناوب صيغ اسم المفعول مع صيغ أسماء أخرى، فقد أشار له سيبويه في كتابه في قوله: "فالمكان والمصدر يُبنَى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأنّ المصدر مفعول"[96]، وفي هذا إشارةٌ إلى نيابة اسم المفعول عن المصدر، ومن ذلك قول الشاعر من مشطور الرَّجز: [97]

إنَّ المُوَقَّى مثلَ ما وُقِّيتُ

والمُوَقَّى يُريدُ بها التَّوقِيَة: "مُفَعَّل يرادُ بها تَفعِلَة"، والبيتُ من شواهد الكتاب[98]

وينوب اسم المفعول بصيغته "مفعول" عن صيغة اسم الفاعل "فاعِل"، ومن ذلك قوله تعالى: (إنَّه كَانَ وَعْدُه مأتِيًّا) مريم، 61. ذكر العُكبَري أنَّ مأتيًّا على آتٍ، قال: "وقيلَ مَفعول بمعنى فاعل"[99].

الصفة المشبهة:

هي "ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لَازِمٍ، لمن قام به على معنى الثبوت"[100]، وفي التَّعريفِ إخراجٌ للصفة المشبهة عن اسمي الفاعل، والمفعول في كونها تُصاغُ من الفعل اللازمِ فقط، وقد شُبِّهَت باسم الفاعل لعَمَلِها بعض عَمَلِهِ، كما ذكر ذلك سيبويه في كتابه، في قوله: " فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه"[101]، ومن تناوب الصفة المشبهة مع اسمي الفاعل والمفعول، ما يلي:

1- مجيء الصفة المشبهة بمعنى اسم الفاعل، في قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) الإسراء، 72. الشاهد في "أعمى " الأولى، فهي صفة مشبهة باسم الفاعل، كما ذكر ذلك العكبري في قوله: " الأولى بمعنى الفاعل"[102]، ويقصد كلمة: "أعمى.

2- فَعِيل بمعنى مَفْعُول، في قوله تعالى: (والذينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ حَمِيمٍ) يونس 4. حميم: "أي ماء حار قد انتهى حرُّه، والحميمة مثله، يُقالُ: حَممتُ الماءَ أحُمُّه فهو حميم، أي محموم، فَعِيل بمعنى مفعول"[103]

وذكرَ ابنُ مالك في ألفيته أنَّه قد يُوصَفُ بالمصدر، في قوله: [104]

ونعتوا بِمَصدَرٍ كثيرًا والتزمُوا الإفرادَ والتَّذكيرا

---

(95)- الفعل اللازم: ما يكتفي بفاعله، ولا يُجاوزه إلى مفعول به، والفعل المتعدي: ما يتجاوز أثره إلى مفعول به أو أكثر. يُنظر: المستقصى في علم التصريف، 140/1.

(96)- الكتاب، 95/4.

(97)- رؤبة بن العجاج (1971م) ديوان رؤبة، رواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشروق، بيروت، ص464.

(98)- الكتاب، 97/4.

(99)- التبيان في إعراب القرآن، 877/2.

(100)- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان (1418هـ،1997م) شرح المقدمة الكافية في الإعراب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمير أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط1، 840/3.

(101)- الكتاب، 194/1.

(102)- التبيان في إعراب القرآن، 828/2. ويُنظر: تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن، ص223- 224.

(103)- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (1427هـ، 2006م) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 453/10

(104)- متن الألفية، ص34

ولعَّله استفادَ مما ذكره ابن جني في خصائصه، عند حديثه عن تجاذب الإعراب، في قوله: "هذا رجل دَنَف، وقوم رِضا، ورَجُلٌ عَدْلٌ، فإن وصفته بالصفة الصَّريحة قلت: رَجُلٌ دَنِف، وقومٌ مرضيّون، ورجلٌ عادل. هذا هو الأصل، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي، أما المصناعي، فليزيدك أنسًا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أُوقعت الصفة موقع المصدر: أقائمًا والنَّاسُ قعود (أي تقوم قيامًا والنَّاسُ قعود) ونحو ذلك. وأما المعنوي فلأنه إذا وُصِف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل.[105]، وهذا العدول، والتناوب يجعلنا نسمي هذه الصفة: الصفة المشبهة بالمصدر، كما جعلها سيبويه وآخرون مع اسم الفاعل، ومشبهة به.[106]

اسم التَّفضيل:

ذكرَ سيبويه اسم التفضيل مع باب التَّعجب، في قوله: "وَيُتَمُّ أفْعُل اسمًا، وذلك قولك: هو أقْوَل النَّاس، وأبْيع النَّاس... لأنك تُفضِّله على من لم يُجاوز أن لَزِمَه قائل، وبائع، كما فضلت الأول على غيره، وعلى النّاس"[107]، ونفهمُ من حديثِ سيبويه أنَّ التفضيل صيغةٌ على "أفْعَل" يُفَضَّل بها شيء على آخر، وما جعله مع التَّعجب إلا لاشتراك الاسمين في "أفْعل"، وشروط أخذهما من الفعل التام المتصرف، ولعل هذا هو المفهوم الذي قال به النَّحويون بعده، إذ يُعرَّف بأنَّه: "الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"[108]، والذي نستطيع قوله في هذا الباب: أنَّ بين التفضيل والتَّعجب مشابهة، وتناوب، ذكر ذلك ابن هشام: " ما أُعطيَ حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنى، نحو: اسم التفضيل، وأفْعل في التَّعجُّب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التّعجب وزنًا وأصلًا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل في التَّفضيل"[109]، وعلى هذا جازَ تصغير "أملح" في قول الشاعر: [110]

يا ما أُمَيلحَ غِزلانًا شَدنّ لنا من هؤليّائكنّ الضّالِ والسَّمُرِ

وإنما صُغِّرَ لأنّ "فعل التعجب اسم عند الكوفيين، فتصغيره قياس، وعند البصريين فعل، وإنما جرأهم تصغيره تجرده عن معنى الحدث"[111]، ولشبهه أفعل التَّفضيل، وسيأتي الحديث عن ذلك في باب التَّصغير إن شاء الله.

هذا، ومن مجيء صيغة "أفعل" نائبة عن صيغة أخرى، مجيئها نائبة عن فَعِيل، في قوله تعالى: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا) النساء، 45، فكلمة "أعْلَم" في الآية على "أفعل" اسم تفضيل، : "أي أعلم بأعدائكم منكم، وقيل بمعنى عليم، أي عليم بأعدائكم"[112]، وقد يأتي بمعنى المصدر، كما في قوله تعالى: (وَلِلَّهِ

---

(105)- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1371هـ، 1952م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 259/3.

(106)- ينظر: الكتاب، 194/1 وشرح المفصل، 81/6

(107)- يُنظر: الكتاب، 350/4

(108) 0 شذا العرف في فن الصرف، ص91.

(109)- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (1411هـ، 1991م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص 788.

(110)- العرجي، عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان العرجي (1998م) ديوان العرجي، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ص241.

(111)- الزوزني، شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني (د.ت) شرح اللباب، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 112/1.

(112)- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (1413هـ، 1993م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 272/3.

الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) الأعراف 180. فالحسنى تأنيث الأحسن، وقيل: الحسنى: مصدر وُصِفَ به"[113].

اسما المكان والزمان:

" اسمان مبدوءان بميمٍ زائدة للدّلالة على مكان الفِعْلِ أو زمانهِ"[114]، وتعرف دلالة هذا الاسم المُشتق على الزّمان أو المكان من السّياق، يقولُ تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) القدر 5، أي: ليلة القدرِ كذلك حتّى زمنِ طُلوعِ الفَجْر[115].

ولاسمي المكان والزمان من الثُّلاثي بناءان، هما: "مَفْعَل، ومَفْعِل" وقد تلحقهما التّاء[116]، ولهذه الصياغة فائدة أوردها (ابنُ يعيش) في شرحه للمفصّل، في قوله: "الغرضُ من الإتيان بهذه الأبنية ضَرْبٌ من الإيجاز والاختصار؛ وذلك أنّك تُفيدُ منهما مكان الفعل وزمانه، ولولاها لَزِمكَ أنْ تأتيَ بالفعلِ، ولفظ المكان والزّمان، ... والعِلَّةُ في زيادة الميم في أوّل هذين الاسمين أنَّكَ توقِع الميم موقع حرف المُضارعة للفصلِ بين الاسم والفعل، ومثال ذلك: "يَلْبَسُ- مَلْبَسٌ".[117].

وأما صياغتُهُ من غير الثُّلاثي، فقد جعلها سيبويه على صيغة اسم المفعول، بضم أوله وفتح ما قبل الآخر، وذلك عند حديثه ما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو غير زيادة"[118]، أي يكون على مُفْعَل، من "أفْعَل"، نحو: "أخرَجَ مُخْرَج"[119]، وعلة زيادة الميم في اسمي الزمان والمكان أنها تقع موقع حرف المضارعة لتفصلهما عن الفعل.[120]، ومما عُدِلَ إليه بوزن اسمي المكان والزمان: المصدر، نحو: قوله تعالى: (يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ) القائمة 10. أي الفرار، وإذا أرادَ المكان قال المَفِر، كما قالوا المبيت حين أرادوا المكان، لأنها من بات يبيتُ[121]. "وقالوا المَعْجِزْ يُريدون العَجْز، وقالوا: المَعْجَز على القياس"[122].

اسم الآلة:

ذكره سيبويه في قوله: "هذا باب ما عالجتَ به. أمّا المِقَص فالذي يُقَصُّ به، والمَقَص: المصدر والمكان، وكل شيءٍ يُعَالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن"[123]، ويُعرَّف بأنه: "اسم مصوغ من الفعل يدل على ما يُستعانُ به في ذلك الفعل، نحو مِفتاح، فهو اسم مشتق من الفتح، ليدل على الآلة التي يُعالج بها الشيء المراد فتحه، لإيصال أثر الفعل - وهو الفتح- إليه"[124]، وصيغ هذا الاسم كما وضَّحها سيبويه في نصِّه السابق مكسورة

---

(113)- السابق، 427/4.

(114)- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص287.

(115)- يُنظر، المستقصى في علم التّصريف، 565/1.

(116)- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص287.

(117)- يُنظر، شرح المفصل، 107/6.

(118)- يُنظر: الكتاب، 95/4

(119)- يُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص287.

(120)- يُنظر: شرح المفصل، 107/6، والمستقصى في علم التصريف، 567/1.

(121)- يُنظر: الكتاب، 87/4

(122)- السابق، 88/4.

(123)- الكتاب، 94/4.

(124)- التبيان في تصريف الأسماء، ص82.

الأول، وهي: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفعَلَة"، والقول الراجح أنها قياسية لكثرة ورودها في كلام العرب.[125]، ومن اسم الآلة: "مِثقال على زِنَة: "مِفعال"، في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ) النساء، 40، ومِرفَد على زِنَةِ مِفْعَل، في قول الشاعر من الطويل: [126]

ويَرْفَضَّ مِن أعلاقهِ كلُّ مِرفَد مَطوتُ به حتى تصونَ جِيادُه

وإذا تغَيَّر بناء مِفْعَل من كَسْرِ أوَّلِهِ إلى فَتحه، ففي هذه الحالة يتغيَّرُ معناه إلى المصدر، واسم المكان، وهذا معنى قول سيبويه: " أمّا المِقَص فالذي يُقَصُّ به، والمَقَص: المصدر والمكان".[127]

المفرد:

المفرد: "هو لفظ يدلُّ على واحد محدد، وهو المفرد الحقيقي للإنسان، ولغيره، المذكر، والمؤنث"[128]، وهذا المصطلح، هو ما عبَّر عنه النَحويون بالكلمة، التي عرفها ابن عقيل، بقوله: "هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد"[129]، والاسم المفرد عند العرب، قد يُعبَّر عنه بالمثنى الدال على اثنين، ومن ذلك، قول الله تعالى: (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ) سورة ق24.: "ألقيا": هو لواحدٍ وإنما خرجَ على التثنية على عادتهم، كقولهم: "خليليَّ عوجا، ... وأنّ من العرب من يُخاطبُ الواحد بلفظ الاثنين"[130].

ومن ذلك قول الشَّاعر من الطويل: [131]

فإن تَزْجُراني يا ابن عفان أنْزَجِرْ *** وإن تتركاني أحمِ عرضا مُمنَّعا

وقد يُراد بالواحد الجمع، ذكر ابن فارس في كتابه الصاحبي فقه اللغة: " ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع، كقوله للجماعة: "ضَيفٌ"[132]، ومن ذلك قوله تعالى: (قَالَ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ) الحجر 68.

المثنى:

يُعرَّفُ بأنَّه، "ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد عنها، وعطْفِ مثله عليه"[133]، وهذه الزيادة تكون تغيير في المفرد بالألف والنون، أو الياء والنون، مثل: "رجلان، ورجلين" من المفرد رجل، وهذا هو الأصل، و قد يُعبَّر به عن المفرد كما تَقدَّم.

الجمع:

الجمعُ ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين، وهو على نوعين: [134]

---

(125)- يُنظر: السابق، ص83.

(126)- ديوان النابغة، ص 212، مطوت: مددت، يعني الجيش، حتى تصونَ جيادَها: أي تتوجّى، تتشكَّى حوافرها. يرفض الحصا: يتفرق. من أعلاقهِ كل مِرْفد: كل قَدَح، لا يَعْلَق الخيط فيقع القدح.

(127)- الكتاب، 94/4.

(128)- مروان العطية (د. ت) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار البشائر، ص326.

(129)- شرح ابن عقيل، 16/1.

(130)- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، 1175/2- 1176

(131)- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (د. ت) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، دار المعارف، القاهرة، ص16.

(132)- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص161.

(133)- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (1418هـ، 1998م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 134/1.

1- الجمع السَّالم: وهو ما سَلِمَت فيه صورة المفرد من التَّغيير، وهو نوعان: "جمع المذكر السالم، محمد: محمدون، وجمع المؤنث السالم: فاطمة، فاطمات.

2- جمع التَّكسير: "هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده"[135]، وهو نوعان: جمع القلة، وجمع الكثرة"[136] . هذا، والذي يَهُمُّنا في هذا المصطلح هو العدول بصيغته لمعنى المفرد، والمثنى، ذكر ابن فارس أنَّ: "من سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان، كقوله جَلَّ ثناؤه: (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) النور، من الآية 2. يُرَادُ به واحد، واثنان، وما فوق"[137]، ومن العدول في هذا الباب أيضًا العدول في التعبير عن الجمع بالمفرد في الوصف، ذلك بأنَّ: "العرب تصف الجميع بصفة الواحد، كقول جلَّ ثناؤه: (وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ) المائدة، من الآية 6. فقال جُنبًا، وهم جماعة"[138]، شاهدُ هذا من الشعر قول الشاعر من الطويل: [139]

متى يَشتَجِرْ قوْمٌ تَقُلْ سَرَوَاتُهُم هُمُ بيننا، فَهُمْ رِضًا، وهُمْ عَدْلُ

فوصف الجمع، وهم القوم، بالمصدر المفرد: "رِضًا، وعَدْلُ"

التَّصغير:

"هو تَغييرٌ مخصوص يأتي بيانه"[140]، وهو من الملحق بالمشتقات، لأنه وصفٌ في المعنى، وهو بهذا المعنى: تغييرٌ يَطرأ على بنية الاسم وهيئته"[141]، وجعله سيبويه في ثلاثة أوزان، قال: " اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: " على فُعَيْل، وفُعَيعِل، وفُعَيعِيل"[142]، وقد زادَ السيرافي: "أُفَيعال"، وأجابَ عن علةِ ضَمِّ أوَّل الاسم المُصَغَّر؛ وذلك لتغيير المُكَبَّر عن لفظه بعلامة تلزم للدلالة على التَّصغير وأن الضم أولى بذلك"[143]، والتَّصغيرُ يكون في بنية الاسم المتمكن دونَ سواه، وأقل ما يُصَغَّر يكون على ثلاثة أحرف[144]، ووزنه "فُعَيل"، وقد جَوَّزَ بعضُ النُّحاة تصغير فعل التَّعجُّب، لاسميته عند الكوفيين، ولخلوّهِ من الحدث عند البصريين، وذلك في قول الشاعر: [145]

يا ما أُمَيلحَ غِزلانًا شَدنّ لنا من هؤليّائكنّ الضّالِ والسَّمُرِ

---

(134)- المستقصى في علم التصريف، 723/1.

(135)- شذا العرف في فن الصرف، ص112.

(136)- يُنظر: المستقصى في علم التّصريف، 724/1، وما بعدها

(137)- الصاحبي في فقه اللغة، ص161.

(138)- السابق، ص162.

(139)- زهير بن أبي سلمى (1408، 1988م) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، ص85. يَشتجر: يتخاصم. السرواة: الأشراف.

(140)- شذا العرف في فن الصرف، ص128

(141)- عباس حسن (د . ت) النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، 683/3.

(142)- الكتاب، 415/3.

(143)- شرح كتاب سيبويه، 166/4.

(144)- يُنظر: الكتاب، 415/3.

(145)- ديوان العرجي، ص241، ويُنظر: ص22. من هذا البحث.

النَّسب:

سمَّى سيبويه النَّسب "الإضافة" في قوله: هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسبة"[146]، وشرح في هذا الباب المقصود منه، حيث قال: "اعلم أنَّكَ إذا أضفت رجلًا إلى رجُل فجعلتَه من آل ذاك الرَّجل، ألحقتَ ياءي الإضافة"[147]، وهو ما عُرِفَ بالمنسوب الذي عَرَّفَه ابن الحاجب بقوله: "هو الملحق بآخره ياء مشددة لِيدُل على نسبته إلى المجرد عنها، وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقًا، وزيادة التثنية والجمع، إلا علمًا قد أُعربَ بالحركات"[148]، والذي نَقِفُ عنده قبل الحديث عن هذا الاسم هو المصطلحات الواردة في المفهوم، وهي: " التأنيث، والتثنية، والجمع، والعَلم"، أما الجمع، فالمقصود به هنا جمع السلامة[149] . وأما التأنيث -ويقال له المؤنث- فهو: "ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا وتقديرًا"[150] والتأنيث المقصود هنا التأنيث اللفظي بالتاء، وهو من المؤنث الحقيقي. وأما جمع السلامة: فهو ما سلمت فيه صورة المفرد من التغيير"[151]، وأما التثنية فهي إشارة للمثنى، وهو: "ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد عنها، وعطْفِ مثله عليه"[152]، أي يُغني عن المتعاطفين كما أشار إلى ذلك الزمخشري في قوله: "هو ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين"[153]

ونسبة المنسوب أو النَّسب إلى الصرف العَمَلي، ذلك بأنَّه يُحوَّل فيه الاسم المفرد إلى صيغةٍ أُخرى، و آخره ياء مشددة بالضمِّ مكسور ما قبلها، وهي علامته التي وضَّحها الرضي في شرح الشافية في قوله: "واعلم أنَّ علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب شيئًا واحدًا منسوبًا إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات: من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة".[154]، وهو بعبارة الرضي –هذه- يُعَدُّ من الملحق بالمشتقات الموصوفة، وجُعلت فائدة ياء النسب في الاسم المركب: " لِيصير المُركَّب اسمًا مَنسوبًا إلى المجرَّد منها، نحو: "بغدَاديّ" أي منسوب إلى بغداد، وقُرشيّ منسوب إلى قُريش"[155] .

ومما سبق يتضح لنا أنَّ صياغةُ هذا الاسم تكون بأنْ يُلْحَقَ إلى آخِر الاسم ياء مُشدَّدَة مكسور ما قبلها، وَيحدُثُ فيه ثلاثة تَغييراتٍ أولها "التَّغيُّر اللفظي..."، والثَّاني: التغيُّر المعنوي" وهو صيرورتُهُ اسمًا منسوبًا"، والثالث: "تَغَيُّر حُكمي"، وهو رفعُهُ ما بعده على الفاعليَّة، كالصّفة المشبّهة، وفاعِلُ الاسم المنسوب إمّا أن يَكونَ ظاهِرًا، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ أبُوه" فأبوه: فاعل مرفوع وعلامة رفعهِ الواو، أو مُقَدَّرًا، نحو: "مررتُ بِرَجُلٍ قرشيٍّ" الفاعل ضمير

---

(146)- الكتاب، 235/3.

(147)- السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(148)- شرح الشافية 4/2.

(149)- السابق، 9/2.

(150)- شذا العرف،(الهامش)، ص98

(151)- المستقصى في علم التصريف، 723/2.

(152)- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 134/1.

(153)- الخوارزمي، القاسم بن الحسين بن أحمد (د.ت) شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 10/1.

(154)- شرح الشافية، 13/2

(155)- التبيان في تصريف الأسماء، ص212.

مستتر جوازًا تقديره هو.[156] ولعلَّ هذا التَّغيُّر هو ما أدى بعض النحويين إلى جَعلِ هذا الباب من النَّحو[157]، وهو ليس كذلك.

وينوبُ عن الياء المشددة في النَّسب صِيَغٌ ذكرها ابنُ مالك في قوله: [158]

وَمعَ فَاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِل في نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليا فَقُبِلْ

فـ: "فَاعِل" نحو نابِل" وهو الذي يَعملُ النَّبْل والحاذق في عَمَلِ السِّلاح"[159]، و "فَعَّال" نحو "نَجَّار"، وفَعِل، نحو "طَعِمْ" طَعِمَ بالكسرِ طُعمًا بِضمِّ الطاء" إذا أكلَ أو ذاقَ فهو طاعِم[160] ؛ فهذه البِنى الثلاث أغْنَت عَنِ الياء في المُطَّرِد من المنسوب. ومن دلالة فاعل على النَّسب، قول الشاعر: [161]

أغررتني وزعمْتَ أنَّكَ لابنٌ في الصَّيف تامر

أي ذو لبنٍ وتمر، وورد صدر البيت في كتب الصرف على: "فغررتني وزعمتَ أنك"[162]، وتامر على فاعل، وهي ليست بجارية على الفعل، إنما هو اسم صيغ لذي الشيء. ألا ترى أنك لا تقول: درع يدرع ولا لبن يلبن[163] . ومن صيغ النسب: فَعيل بمعنى فاعل التي للنسب، في قوله تعالى: (يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا) مريم، 20، ذكر العُكبري وجهًا لكلمة "بغي" أنها: "فعيل بمعنى فاعل، ولم تلحقه التاء للمبالغة، وقيل لم تلحق؛ لأنه على النسب، مثل: طالق، وحائض.[164] وغيرها من الصِّيغ في أماتِ الكُتب اللغوية.

خاتمة:

وبعدُ، فقد درس البحث مصطلحات الصرف العملي الاسمية، وبيَّنَ مفاهيمها لدى علماء العربيَّة من اللغويين، والنّحويين، وحوى هذه المصطلحات بالتعريف، وبيان التداخل، والتناوب، والتعدد في بعضها، من غير إشارةٍ إلى كيفية صياغتها لخروجها عن حدود الموضوع، وقد خرج البحثُ بعد هذا التطواف بمجموعة من النتائج، منها ما هو مُدوَّن في ثناياه، ومنها ما يلي:

- أشار أوائل النحاة إلى معنى الصرف العمَلي، من غير تسمية، وعُرِفَ بهذا الاسم عند ابن مالك النحوي عليه رحمة الله.
- أنّ المصطلحات الصرفية على المعنى العَمَلي أقرب إلى دراسة الصَّرف الحقيقية، وهي تحويل بنية الأصل إلى غيره، وهذا ما عُرفَ بالتصريف عند أوائل النُّحاة.
- أنّ الأصلَ في دراسة الصّرف أنْ يُبْدَأَ بدراسةِ أبوابه العَمَليَّة ثُمَّ العِلميَّة، وذلك بتحويلها من بنية إلى أخرى، ومن ثَمَّ يُدرس النَّحو.

---

(156)- يُنظر: المستقصى في علم التصريف، 854/2، 856. ومحمد نجيب اللبدي (1405هـ، 1985م) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1، ص223.

(157)- يُنظر ص 12 من هذا البحث.

(158)- متن الألفيّة، ص58

(159)- يُنظر: المعجم الوسيط "مادة "نبل" 898/1.

(160)- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (1986م) مختار الصِّحاح، مكتبة لبنان، مادة"ط ع م"، ص165.

(161)- الحطيئة، ديوان الحطيئة (1413هـ، 1993م) دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص91.

(162)- يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، ص146، ومعاني الأبنية الصرفية، ص153،

(163)- يُنظر: معاني الأبنية الصرفية، ص154.

(164)- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، 869/2.

- أنَّ ما استشهدَ به من القرآن الكريم، والشعر العربي له علاقة قويَّة بالتعريف الذي قال به الصَّرفيون.
- أنَّ ما حدده العلماء من الموضوعات التي يدخلها التَّصريف من "الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة" يندرج تحت باب الصرف العملي.
- أنَّ من مصطلحات الصَّرف العَملي ما اختُلِفَ في موضوعه، فمن العلماء من أرجعه إلى النَّحو، وقد أثبت البحث بصرفيتها، ومن ذلك: "النسب، والتّصغير"".
- أشارَ البحث إلى وجود علاقة وثيقة بين المصدر والصفة المشبهة السبب الذي دعا لأن يسميها الصفة المشبهة بالمصدر.
- أنّ هناك شبهًا كبيرًا بين اسمي الزمان المكان، والفعل المضارع، والمصدر، ويظهر ذلك في الميم الزائدة فيهما المقابلة لحرف المضارعة، ومجيئهما على معنى المصدر.
- يَنُوبُ المفرد عن المثنى والجمع في السياق اللغوي، كما يؤدي المثنى معنى المفرد، ويعُبَّرُ بالجمْعِ، ويرادُ به المفرد، وغالبًا ما يكونُ ذلك بالمصدر.
- يجوزُ تصغير فعل التَّعجُّب لاسميته عند الكوفيين، وعدم دلالته على الحدث عند البصريين.

مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم.

1- إبراهيم أنيس، وعبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد، (1392هـ) المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط2.

2- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعيد الأنباري (2002م) "الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة .

3- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (د. ت) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، دار المعارف، القاهرة.

4- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب(1418هـ، 1997م) شرح المقدمة الكافية في الإعراب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمير أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط1.

5- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1371هـ، 1952م) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

6- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1373هـ - 1954م) المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى؛ وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

7- ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (د.ت) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 68/1.

8- ابن عاشور، محمد طاهر عاشور (د. ت) التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.

9- ابن عصفور الإشبيلي (1393هـ، 1973م) الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم، حلب، سوريا.

10- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1418هـ، 1997م)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

11- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (2002م) تأويل مشكل القرآن، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
12- ابن مالك(1387هـ، 1967م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي والنشر، القاهرة.
13- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي(د.ت) متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
14- ابن منظور (1999م) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3
15- ابن منظور، أبو الفضل جلال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري(د.ت)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
16- ابن هشام الأنصاري (1994م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات هبود، دار الفكر، بيروت، لبنان.
17- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (1411هـ، 1991م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
18- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(1422هـ، 2001م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام طبعة جديدة، مصححة ومنقحة، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط1.
19- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن يعيش الموصلي (د. ت)شرح المفصل، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20- أبو حيان الأندلسي (1402هـ، 1982م) المبدع في التَّصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طالب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1.
21- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (1413هـ، 1993م) تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
22- أحمد حسن كحيل (د.ت) التبيان في تصريف الأسماء، مصر، ط6.
23- الأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري (1421هـ، 2000م) شرح التصريح على التَّوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
24- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1402هـ، 1982م) شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
25- أيمن علي العتوم (2007م) تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم، (رسالة دكتوراه) الجامعة الأردنية.
26- بطرس البستاني (1987م)، محيط المحيط، ساحة رياض الصلح، بيروت.
27- التَّصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني، عنى بتصحيحه: محمد سعيد بن مصطفى النَّعسان الحموي، شركة التمدن الصناعية، مصر، ط1.
28- التهانوي، محمد علي التهانوي (1996م) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق، رفيق العَجْم، وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط1.
29- الثمانيني، عمر بن ثابت (1419هـ، 1999م) شرح التَّصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.

30- الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، ط1.
31- جرير بن عطية (1406هـ، 1986م)، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
32- الحديثي، خديجة الحديثي (1965م) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1.
33- الحطيئة، ديوان الحطيئة (1413هـ، 1993م) دراسة وتبويب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
34- الحملاوي، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي (2014م، 1435هـ) شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.
35- الخليل بن أحمد الفراهيدي، (د. ط) كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق.
36- الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين (2002م، 1424هـ)، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
37- الخوارزمي، القاسم بن الحسين بن أحمد (د.ت) شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
38- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (1986م) مختار الصِّحاح، مكتبة لبنان، مادة "ط ع م".
39- رؤبة بن العجاج (1971م) ديوان رؤبة، رواية الأصمعي، تحقيق: عزة حسن، دار الشروق، بيروت، لبنان.
40- الزبيدي، السيد مرتضى الزبيدي (د. ت) تاج العروس، دار صادر- بيروت .
41- الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (1973م) الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن مبارك، ، دار النّفائس، بيروت- لبنان، ط2.
42- الزمخشري، محمود بن عمر الزمخشري (1994م) أساس البلاغة ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.
43- زهير بن أبي سلمى (1408، 1988م) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
44- الزوزني، شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني (د.ت) شرح اللباب، تحقيق: أبي الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
45- السامرائي، فاضل صالح السامرائي (1428هـ، 2007م) معاني الأبنية الصرفية، دار عمار، الأردن، ص17.
46- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1408هـ، 1988م) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
47- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (1429هـ، 2008م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
48- السيوطي، جلال الدين السيوطي(1427هـ، 2006م)، الاقتراح في أصول النَّحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2.
49- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (1418هـ، 1998م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
50- عباس حسن (د . ت) النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3.
51- عبد الرحمن محمد شاهين(1983م) في تصريف الأسماء، مكتبة القاهرة الحديثة.

52- عبد الصبور شاهين (1400هـ، 1980م) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
53- عبد اللطيف محمد الخطيب (1424هـ، 2003م) المستقصى في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1.
54- العرجي، عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان العرجي (1998م) ديوان العرجي، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.
55- العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1976م)التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
56- علاء عبد الأمير شهيد السنجري وأصيل محمد كاظم (2012م) في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية- عرض وتقييم، مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، المملكة العربية السعودية.
57- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (1403هـ، 1983م) عالم الكتب، ط3.
58- الفيروز أبادي (د.ت) القاموس المحيط، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
59- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (1427هـ، 2006م) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط1.
60- قنيني، حامد صادق قنيني (1420هـ، 2000م) المعاجم والمصطلحات، مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب، دار السعودية للنشر والتوزيع.
61- الكيشي محمد بن أحمد (د، ت)، الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاني، ومحسن سالم العميري، مطابع الندوة، مكة، السعودية، ط1.
62- ماجد شتيوي دخيل القريات(2002م)، أساليب تعريف المصطلح النحوي(دكتوراه)، جامعة آل البيت.
63- محمد آدم الزاكي (1400هـ، 1980م) أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية (رسالة ماجستير) جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 50.
64- محمد مُحيي الدين عبد الحميد (1995م) دروس التصريف، المكتبة العصرية –بيروت، لبنان.
65- محمد نجيب اللبدي (1405هـ، 1985م) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط1.
66- محمود صافي (1416هـ، 1995م) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيان، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط3.
67- مروان العطية (د. ت) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار البشائر.
68- النابغة الذبياني (د.ت) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2.
69- النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النَّحاس(1429هـ، 2008م) إعراب القرآن، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2.
70- يعقوب، إميل بديع يعقوب (1979م) معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1.

((هذا البحث تَمَّ دعمُهُ من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد- المملكة العربية السعودية، "رقم المشروع، "11- 40"))